الأمم المتحدة S/PV.7725

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة **٧٧٢٥**

الخميس، ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦، الساعة ١٠/٢٠

نيويورك

الرئيس	السيد دولاتر	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إسبانيا	السيد دي لا كابي غارسيا
	أنغولا	السيد لوكاس
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد فترينكو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد ميندیث غراتيرول
	السنغال	السيد سيك
	الصين	السيد شو تشونغ شينغ
	ماليزيا	السيدة أدنين
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيدة شوالغير
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون
	اليابان	السيد بيسشو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) (S/2016/546)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) (S/2016/546)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ستيفن أوبراين، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/546، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥).

أعطي الكلمة الآن للسيد أوبراين.

السيد أوبراين (تكلم بالإنكليزية): نجتمع اليوم في ظلال مقتل جو كوكس يوم الخميس الماضي. لقد كانت عضواً رائعاً في البرلمان البريطاني قتلت أثناء تأدية الواجب العام قبل بضعة أيام من بلوغها عامها الثاني والأربعين، تاركة وراءها زوجاً وطفلين صغيرين جداً – وهي خسارة لنا جميعاً وخاصة للناس الأبرياء في سورية، الذين لم يلتقوا بها أبداً ولكنها عملت لأجلهم بلا كلل، بشجاعة وفعالية. وكانت إنسانية حتى النخاع، تعمل مع منظمة الخوذ البيضاء المحلية الشجاعة غير الحكومية، وكانت جو أحد أكبر الدعاة لوقف هذه الحرب الطويلة العبثية المدمرة، والوقف الفوري لها.

وهذا هو ما قاله أفين لي في مستشفى الريحانية بالقرب من هاتاي في تركيا، على الحدود السورية بالقرب من معبر باب الهوى، عندما كنت هناك بالأمس. وهو من معتمريالخوذ البيضاء الذين يعملون في سورية وقد فقد رجله ما دون الركبة للتو في انفجار أحد الأجهزة المتفجرة المحسّنة وكان يحاول أن يعتاد على طرفه الاصطناعي. أوصلتْ جو رسالتَه إلى مجلس العموم وقاعة مجلس الأمن. فهي انضمت إلى السياسة لتقول الحقيقة للسلطة، بلا خوف، لمجلس الأمن؛ وأنا أكرّس هذا البيان لجو، إلى قيمها وإلهامها، وقبل كل شيء دعوتها من أجل السلام في سورية الآن.

هناك خلل أساسي في عالم صارت فيه الهجمات على المستشفيات والمدارس والمساجدِ والأسواق العامة، وعلى الجماعات العرقية والدينية والمذهبية، أمراً عادياً إلى درجة لا تحرّك فيها أي رد فعل. وشهراً بعد شهر، وفي الواقع سنة بعد سنة، تحدثنا جميعاً عن إنهاء سفك الدماء وعن أهمية العدالة والحاجة إلى المساءلة في سورية. لقد توسل السوريون لاتخاذ إجراءات – مثل الدكتور مازن الذي، كما أبلغت المجلس في الشهر الماضي (انظر S/PV.7701)، ما فتئ يساعد الناس في محاولة لإنقاذ الأرواح في مستشفى القدس قبل أن يصاب هو بإصابات خطيرة في الدماغ والبطن؛ وكل ما قاله على سريره في المستشفى بعد أن استجمع قوته للكلام كان: ”أرجوكم، السلام“.

ومع ذلك، لا يزال العالم يشاهد سورية تتفكك في بركة من الدماء. وفي أنحاء كثيرة من البلد، ما زال العنف يستمرّ جامحاً في حين تفشل الأطراف على ما يبدو في أن تدرك أنه لا حلّ عسكرياً للصراع. الأحياء المدنية تُسحق. وتُدمّر المرافق الطبية وغيرها من مرافق الرعاية الصحية. وتعطّل

المدارس وتدمر مصادر كسب الرزق. أفلا يحاول كل واحد من الموجودين هناك الفرار أيضاً؟

يشير التقرير الأخير للجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، الصادر في ١٦ حزيران/يونيه، إلى أن التنظيم الإرهابي للدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) قد ارتكب إبادة جماعية في شرق البلاد فضلاً عن العديد من الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب ضد الأيزيديين. ويصف التقرير الآلاف من الأيزيديين الأسرى في سورية، حيث يتعرضون لفظائع لا يمكن تصورها. ولا تزال النساء الأيزيديات يُستعبدن جنسياً، ويتم تلقين الفتيان الأيزيديين وتدريبهم واستخدامهم في الأعمال القتالية. وهناك الآلاف من الرجال والفتيان الأيزيديين في عداد المفقودين.

وفي الشمال الغربي، في محافظة حلب، أدى هجوم لتنظيم الدولة الإسلامية على إعزاز والمنطقة المحيطة بها إلى العديد من الإصابات في صفوف المدنيين، مما يهدد بالخطر ما يصل إلى ٢٠٠ ٠٠٠ من المدنيين. وبالإضافة إلى ذلك، ومنذ بداية الهجوم ضد تنظيم الدولة الإسلامية في منبج، شرد ٤٥ ٠٠٠ شخص وحوصر ٦٥ ٠٠٠ آخرين حالياً بقوات سوريا الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، زادت الغارات الجوية والقصف على طريق الكاستيلو، وهو طريق الوصول الوحيد المتبقي للقسم الذي تسيطر عليه الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة من حلب، وقرى عندان وحريتان وكفر حمرة وخان العسل المجاورة، ما يهدد مرة أخرى بتطويق كامل للمنطقة ووقوع أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ من المدنيين تحت الحصار.

وقد أدى استخدام أسلحة غير دقيقة، ولا سيما استخدام البراميل المتفجرة من جانب القوات الحكومية، إلى خسائر بشعة في الأرواح. ففي داريا على سبيل المثال، التي لُقّبت الآن بـ ”عاصمة البراميل المتفجرة في سورية“، تفيد التقارير بأن عشرات البراميل المتفجرة قد ألقيت خلال الأسابيع القليلة الماضية وحدها. لقد قيل الكثير عن استخدام هذه الأسلحة، ولكن دعوني أكرر: إن استخدامها بهذه الطريقة يشكل هجمات عشوائية. والغرض الوحيد منها هو ترويع السكان المدنيين ومعاقبتهم. يجب أن تتوقف جميع الهجمات على المدنيين والممتلكات المدنية، فضلاً عن الاستخدام العشوائي للأسلحة في المناطق المأهولة بالسكان، بما في ذلك القصف المدفعي والجوي. ويجب أن تتوقف الآن. وقبل أن يسعى أي شخص إلى الإيحاء بأن هذه ليست الحقيقة، فهذه البراميل المتفجرة هي وقائع موثقة، وقائع لا جدال فيها، والتي مهما طال الزمن فسيخضع صانعو القرار والجناة فيها للمساءلة يوماً ما.

ولا يزال هذا الصراع المرير يمزق الأسر ويصبّ المعاناة الوحشية على الأبرياء. في الأسبوع الماضي، قُتل ما لا يقل عن ستة أطفال وأصيب عشرات آخرون بجراح في هجمات شنيعة قرب ضريح السيدة زينب جنوب دمشق، وكذلك في سوق عامة في إدلب. وهناك ملايين آخرون في مرمى النيران، يواجهون الفقر الساحق والخطر الجسدي المروع. وقد تم احتجاز الأطفال قسراً؛ وتعرضوا للتعذيب، وتعرضوا للعنف الجنسي وأعدموا في بعض الحالات. وفُقدت الطفولة إذ استهدف تنظيم الدولة الإسلامية وبعض الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة الأطفال لتجنيدهم في قواتها.

فحتى متى سوف يعاني أطفال سورية بهذه الطريقة؟ وحتى متى سنسمح بتجاهل صارخ لأبسط المبادئ الإنسانية، وبالازدراء التام للقانون الدولي، ولقرارات مجلس الأمن في واقع الأمر؟ في ٣ أيار/مايو، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) بشأن حماية الجرحى والمرضى والموظفين الطبيين والعاملين في المجال الإنساني في الصراعات المسلحة. ومع ذلك، ومنذ ذلك الحين، تلقت الأمم المتحدة وشركاؤها تقارير عن عشرات الهجمات الجديدة. وحددت وثائق من

”منظمة الأطباء المناصرون لحقوق الإنسان“ التي وردت في أواخر نيسان/أبريل ٣٦٥ هجمة على ٢٥٩ من المرافق الطبية، فضلاً عن مقتل ٧٣٨ من العاملين في المجال الطبي. وكانت قوات الحكومة السورية مسؤولة عن ٢٨٩ من هذه الهجمات على الأقل – أي أكثر من ٧٦ في المائة منها – مما أدى إلى مقتل ما يقدّر بـ ٦٦٧ من العاملين الطبيين.

وعلاوة على ذلك، ومنذ ١ أيار/مايو، تلقّت الأمم المتحدة وشركاؤها تقارير عن كثير من الهجمات الأخرى على العاملين الطبيين ومرافق الرعاية الصحية. وهذا يشمل تدمير مستشفى في ٢٣ أيار/مايو في طرطوس، وكذلك الهجمات التي شنت في ٨ حزيران/يونيه على ثلاثة مرافق طبية في حلب: مستشفى البيان ومستشفى الحكيم، اللذين تفصلهما مسافة ٣٠٠ متر، ومستوصف عبد الهادي فارس، وجميعها في الجزء الشرقي من المدينة. ومرة أخرى، فإن هذه وقائع، جميعها وقائع، وهي وقائع لا يمكن إنكارها.

المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، داينيوس بوراس، حذر مؤخرا من أنه

> ”يجري تحطيم وتدمير الوحدات الطبية بأعداد كبيرة في جميع أنحاء سورية، مما يكشف ما أصبح سمة بغيضة لهذا الصراع المروع. وضخامة عدد هذه المرافق التي ضُربت، فضلا عن المعلومات المتعلقة ببعض الحوادث، توحي بأن بعض المستشفيات والمرافق الطبية الأخرى قد استهدفت مباشرة“.

أشعر أيضا بقلق بالغ إزاء الحالة على الساتر الترابي على طول الحدود الأردنية، حيث ازداد عدد ملتمسي اللجوء أضعافا مضاعفة في الأشهر الأخيرة، إذ زاد ثلاث مرات ليصل حسب التقديرات الحالية إلى أكثر من ٠٠٠ ٧٠ شخص. ويشمل السكان في منطقة الساتر الترابي أعدادا كبيرة من الأشخاص الضعفاء للغاية. فأكثر من نصفهم من الأطفال. وتقدر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن عدد السكان سيربو على ٠٠٠ ١٠٠ شخص بحلول نهاية العام. وعلاوة على ذلك، فإن الحالة الأمنية في منطقة الساتر الترابي قد تدهورت إلى حد كبير، وقد تجلى ذلك على نحو مؤلم يوم الثلاثاء عندما قتل ٦ جنود أردنيين خلال هجوم قرب موقع تابع لحرس الحدود. وقد وقع هذا الهجوم بالقرب من منطقة انتظار للسوريين الذين يأملون في الدخول إلى الأردن.

ومن المؤكد أن كل هذا ينبغي أن يهز الوازع الأخلاقي للعالم. ومن المؤكد أن على المجتمع الدولي أن يشكك في إنسانيته، عندما تواجه الجماعات العرقية والدينية والمذهبية خطر القضاء عليها، وعندما لم تعد مستوطنات المشردين داخليا آمنة من القصف، وعندما يغرق اللاجئون والمهاجرون في البحر الأبيض المتوسط بالآلاف، وأقتبس من اليونيسيف، ”عندما يتعين إخراج الرضع من الحاضنات بسبب الهجمات على المستشفيات“. إن هذا لأمر شنيع. وليس هذا العالم الذي ينبغي قبوله ولا الذي يمكن قبوله.

ولا تزال وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الشريكة تسعى جاهدة لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة للشعب السوري. وتم تقديم خطة المساعدات الإنسانية لشهر حزيران/يونيه في ١٩ أيار/مايو، وهي تهدف إلى الوصول إلى ١,١ مليون شخص في ٣٤ موقعا. وفي ٢ حزيران/يونيه، جاء رد أولي من السلطات السورية. فمن أصل ال ٣٤ موقعا التي طلبنا الوصول إليها، تم منحنا إمكانية الوصول الكامل لـ ١٦ موقعا، وإمكانية وصول جزئية لـ ١٣ موقعا، مما يعني عدم السماح بمواد مثل الأغذية أو أن عدد الأشخاص الذي سمح لنا بإيصال المساعدات لهم كان أقل من تقديراتنا الفعلية لمن هم في حاجة، ولم نمنح أي إمكانية وصول لـ ٥ مواقع.

وفي أعقاب الجولة الثانية من المشاورات في ٦ حزيران/يونيه تم منحنا إمكانية وصول جزئية إلى مدينة الوعر التي كانت مستثناة من ذلك في السابق، وتم توسيع الموافقات الجزئية لمنطقتي داريا ودوما لتشمل الغذاء بالنسبة لبعض المستفيدين.

وفيما يتعلق بالمناطق المحاصرة على وجه الخصوص، وبعد مفاوضات مكثفة على مختلف المستويات من أجل الوصول إلى المناطق المحاصرة التي طلب الوصول إليها في إطار خطة حزيران/يونيه، تلقت الأمم المتحدة موافقات على الوصول إلى ١٥ منطقة عن طريق البر، إما كليا أو إلى جزء من السكان المحتاجين. وينبغي أن أشير أيضا إلى أن العدد الإجمالي للمناطق المحاصرة انخفض خلال هذا الشهر، حيث استعادت الحكومة السورية بلدة زبدين. وهذا يجعل مجموع المواقع المحاصرة هو ١٨ موقعا. والموقع المحاصر الوحيد الذي طلب الوصول إليه وتم رفضه في إطار خطة حزيران/يونيه هو الزبداني في ريف دمشق. والزبداني مدرجة في ما يعرف اتفاق البلدات الأربع، كما ذكرت سابقا، وأي إيصال مساعدات إلى تلك البلدات لا تزال يخطط له وينفذ بموجب ذلك الإطار. أما الطلبات المتعلقة بالمنطقتين المحاصرتين الأخريين – اليرموك ودير الزور – فلا تندرج في إطار خطة القوافل، ولكنها مشمولة بعمليات إنزال جوي منفصلة بقيادة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وبرنامج الأغذية العالمي، على التوالي، وعمليات كليهما مستمرة.

وإذ أتكلم الآن، تقوم القوافل المشتركة بين الوكالات بإيصال المساعدة متعددة القطاعات التي تشتد الحاجة إليها في جيرود بريف دمشق والشيخ مقصود، وهو حي في مدينة حلب، اللتين تعرضتا لقصف متواصل في الأشهر الماضية. وهذه هي الحصة الأولى شحنة متعددة المراحل لتوصيل الغذاء ومواد التغذية والمواد المتعلقة بالصحة والنظافة الصحية والإمدادات الإنسانية الأخرى لـ ٥٠٠ ٢٢ مستفيد. وفي ١٩ حزيران/يونيه، وصلت قافلة مشتركة بين الأمم المتحدة والهلال الأحمر السوري إلى ناحية كفر بطنا، ووزعت المساعدات الغذائية والصحية لـ ٠٠٠ ٢٥ مستفيد في موقعين محاصرين، عين تيرما والحمورية، فضلا عن ثلاث مناطق يصعب الوصول إليها، وهي على وجه التحديد، حزة وبيت سوا والأفتريس. وفي ١٦ حزيران/يونيو، قامت قافلة مشتركة بين الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري بإيصال أغذية ومواد غذائية وصحية وسلع غير غذائية ومياه ومواد للصرف الصحي والنظافة الصحية، ومواد المساعدة الزراعية لـ ٠٠٠ ٥٠ من المستفيدين في عفرين والبلدات المجاورة في محافظة حلب. وفي اليوم نفسه، قامت قافلة مشتركة بين الوكالات بإيصال مساعدات إنسانية إلى ٥٠٠ ٣٧ من المقيمين في حي الوعر المحاصر في حمص. ومن المعتزم إرسال قافلة متابعة في الأيام المقبلة رهنا بموافقة الحكومة. وهذه القوافل إلى الوعر سوف توفر معا الأغذية والأدوية ومواد التغذية والصحة والنظافة الصحية والإمدادات الطارئة لـ ٠٠٠ ٧٥ شخص.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، وفي ١٦ حزيران/يونيه، قامت قافلة مشتركة بين الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري بإيصال الأغذية ومواد التغذية والإمدادات المتعلقة بالصحة والنظافة وسلع غير غذائية لـ ٥٠٠ ٣٣ مستفيد في الدار الكبيرة، وتيرمعلة والغنطو في ريف حمص الشمالي. وفي ١٠ حزيران/يونيه، أكملت الأمم المتحدة وشركاؤها تسليم الجزء الأول من شحنة متعددة المراحل من أجل إيصال الأغذية ومواد التغذية والإمدادات المتعلقة بالصحة والنظافة الصحية وغيرها من الإمدادات الإنسانية إلى حوالي ٠٠٠ ٤٠ شخص في دوما. وفي اليوم السابق، في ٩ حزيران/يونيه، قامت الأمم المتحدة وشركاؤها بإيصال الأغذية ومواد التغذية والمواد الطبية والإمدادات المتعلقة بالصحة والمساعدة التعليمية إلى داريا كمتابعة للقافلة التي أرسلت في ١ حزيران/يونيه وأوصلت

اللوازم الصحية، بما في ذلك اللقاحات وبعض الإمدادات الغذائية للأطفال. وكانت هذه هي المرة الأولى حيث استطاعت الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري إيصال الإمدادات إلى داريا خلال أربع سنوات. وعلاوة على ذلك، وفي يومي ١ و ٣ حزيران/يونيه، تم نشر القوافل المشتركة بين الوكالات إلى المعضمية لإيصال الأغذية والإمدادات الغذائية لـ ٠٠٠ ٤٥ شخص.

وعلى الرغم من استمرار الجهود الجبارة التي تبذلها الأمم المتحدة وشركاؤنا في المجال الإنساني على أرض الواقع من أجل الوصول إلى جميع المحتاجين في المجتمعات المحلية في جميع أنحاء سورية، فإن حقائق الصراع المستمر والتدخل المستمر من أطراف الصراع وتعنتها يطرح تحديات خطيرة أمام قدرتنا على القيام بذلك. أما القيود التي تفرضها السلطات السورية على إمكانية الوصول من حيث المكان والجهة التي يمكنها إيصال المعونة وكمية تلك المعونة، لا تزال تجعل تقديم المساعدة إلى بعض المجتمعات المحلية بكل بساطة فكرة مجهضة منذ البداية، وهذه السلطات نفسها من ثم تبذل كل ما في وسعها لتأخير القوافل وصرف انتباهها وتفكيك القوافل إذ نحاول الاضطلاع بعملنا. لا بد أن يظل تنظيم إيصال المعونة مسؤولية الأمم المتحدة وشركائها على أساس الحاجة؛ ويجب ألا تخضع للاعتبارات السياسية أو غيرها.

ويجب علينا أن نفهم أن إيصال المعونة ليست مسألة بسيطة تنطوي على إرسال شاحنة في الاتجاه الصحيح في الصباح، والجلوس آملين بحدوث الأفضل. المسائل الأمنية هي شاغل يتحدد شكله لحظة بلحظة بالنسبة للعاملين في الميدان لتنظيم قوافل المساعدة الإنسانية، الذين يحاولون حساب الطريقة الأسلم والأكفأ خلال حالة الصراع المرعبة. ويتطلب هذا الأمر أشخاصا استثنائيين وشجعان. وفي أكثر الظروف مثالية، فإنها مهمة معقدة. وفي سورية، عندما نواجه حقيقة الأوضاع التي وصفتها اليوم – بل أصفها كل شهر – نشط في ظل صراع نشط ومتقلب، فإن ذلك تحد جبار محفوف بالمخاطر، يتصدى له أشخاص شجعان للغاية واستثنائيين جدا، وعلينا أن نجعل عملهم أكثر أمانا، وليس أكثر خطورة، بأن نتيح لهم المجال للتفاوض، كما حثثت من قبل، بدون بريق الإعلام ليسجل كل خطوة يقومون بها. بيد أن ذلك، بصراحة، ليس أمرا يمكننا أن نتحمل الفشل فيه. وإنني أدعو مرة أخرى جميع الجهات المؤثرة إلى مواصلة الضغط على السلطات للسماح بوصول المساعدات الإنسانية بصورة آمنة ودون عوائق أو قيود، وفي مأمن من التدخل.

ومنذ كانون الثاني/يناير من هذا العام، أوصلت الأمم المتحدة وشركاؤها المساعدات إلى ٨٤٤ ٣٢٥ شخصا من خلال القوافل المشتركة بين الوكالات عبر خطوط التماس. وهذا يشمل ٣٣٤ ١٥٠ شخصا من حوالي ٥٩٠ ٢٠٠ شخصا يعيشون في المناطق المحاصرة على النحو الذي حددته الأمم المتحدة، أكثر من مرة. ولئن كان هذا يمثل تقدما، وأمرا مرحبا به بالتأكيد، فإنه ليس سور غيض من فيض مقارنة بمستوى الشواغل المتعلقة بالحماية والاحتياجات والمعاناة في المناطق المحاصرة والمناطق التي يصعب الوصول إليها. علاوة على ذلك، وبعد استعراض دقيق، نحن الآن نقدر أن نحو ٥ ملايين شخص يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها، وهو ما يمثل زيادة قدرها أكثر من ٠٠٠ ٩٠٠ شخص من التقديرات السابقة. وهذه الزيادة الكبيرة تستند إلى عدة عوامل، ولكن في المقام الأول إدراج مناطق من أجزاء من مدينة حلب، ومحافظتي الرقة والحسكة نتيجة لانعدام الأمن، فضلا عن تقييد وصول الجهات الإنسانية الفاعلة من داخل سورية وعن طريق العمليات عبر الحدود.

لذلك، من الأهمية بمكان استمرار وتحسن الزخم المتقطع الذي جرت المحافظة عليه خلال الأشهر القليلة الماضية، لإيصال المساعدات الإنسانية، وتوسيعه بشكل كبير في النصف الثاني من هذا العام. ويتمثل الأمر المهم الآن في تحويل هذه الطلبات والموافقات على الوصول إلى المواقع المحاصرة وتلك التي يصعب الوصول إليها، إلى تسليم كامل ومستمر

للمساعدات الإنسانية لجميع السوريين المحتاجين. ويعمل الفريق الميداني ليلا ونهارا لجعل ذلك حقيقة واقعة، بما في ذلك عن طريق التفاوض مع السلطات السورية لتحويل الموافقات الجزئية إلى موافقات كاملة، ووضع حد لإزالة المستلزمات الطبية، الذي لا يزال مستمرا للأسف.

ونأمل أن نتمكن بحلول نهاية هذا الشهر، من الوصول إلى جميع المواقع المحاصرة. وليتأكد أعضاء المجلس بأنه لو حصلت الأمم المتحدة وشركاؤها على الموافقات الكاملة لبلوغ جميع المناطق، فإن لديهم القدرة على الاستجابة لتلك الاحتياجات طالما أن التمويل يتدفق نقدا وليس مجرد كلام وتعهدات. وقدمنا الآن أيضا خطة الوصول خلال شهر تموز/يوليه، للسلطات السورية. وقمنا بذلك في ١٩ حزيران/يونيه، وطلبنا الوصول إلى ١٢٢٠٧٥٠ مستفيدا في ٣٥ موقعا محاصرا، أو صعب الوصول أو له أولوية لأنه يقع بالقرب من خطوط المواجهات العسكرية. ويجب الموافقة على ذلك بالكامل وبدون أي شروط.

ونحن بحاجة أيضا إلى أن تتخلى أطراف ما يسمى باتفاق البلدات الأربع عن الانتقام، لضمان مرور القوافل الموافق عليها، وحصول المدنيين الذين يحتاجون إلى علاج طبي، على الرعاية الصحية في الوقت المناسب. ولكي يتم ذلك، ومن أجل ضمان الوصول المستدام خلال الأسابيع والأشهر المقبلة، فسنكون بحاجة إلى الدعم المستمر لمجلس الأمن والفريق الدولي لدعم سورية، والدول الأعضاء. ونحن بحاجة أيضا إلى مواصلة دعم شركائنا الشجعان من المنظمات غير الحكومية، الذين يعملون بلا كلل في المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها، وتعد برامج تلك المنظمات غير الحكومية، حيوية للغاية لاستكمال الجهود الهامة التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمة الهلال الأحمر العربي السوري، من أجل الوصول إلى من هم في حاجة إلى المساعدة.

كما قلت مرات عدة من قبل، فإننا لا نزال ملتزمين وعلى استعداد لتقديم المساعدات بأي طريقة ممكنة، بما في ذلك من خلال إلقاء المساعدات جوا على المدنيين الذين هم في حاجة ماسة إليها، أيا كانوا وأينما كانوا. وخلاصة القول، مع ذلك، هو أن الحجم الحقيقي للتقدم لا يمكن قياسه فقط من خلال تسليم مساعدات محددة للمجتمعات المحلية المحاصرة. حيث تظهر حقيقة الإفادة عن إلقاء عشرات البراميل المتفجرة في ١٠ حزيران/يونيه في داريا، بعد يوم من تسليم الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري المساعدات الغذائية الأولى للمدينة منذ شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، بأنه لن يتم حل مشكلة حالة الأشخاص المحاصرين والذي يوجدون في مناطق يصعب الوصول إليها، عن طريق تسليم المساعدات الإنسانية فقط.

وسيتسنى القياس الحقيقي عندما تختفي عمليات الحصار هذه التي تعود للقرون الوسطى، وعندما يكون الفتيان في مأمن من نيران القناصة حينما يأتون بالدواء لأمهاتهم، وعندما يمكن للأطباء تقديم العلاجات المنقذة للحياة من دون خوف من هجمات وشيكة، وعندما لا تضطر الفتيات اليزيديات إلى تشويه وجوهن، خوفا من بيعهن واسترقاقهن جنسيا. وهذا واقع مثير للاشمئزاز من الحياة في سورية اليوم. وبينما تقع المسؤولية النهائية على عاتق الأطراف السورية، فإن الأجيال القادمة ستحكم علينا بقسوة، إذا عجز المجتمع الدولي عن إنقاذ المدنيين في سورية وحمايتهم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد أوبراين على إحاطته الإعلامية.

والآن أدعو أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشاتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.